الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس

Academic Freedom in Gulf Council Countries Universities: Leaders and Teaching Staff Perspectives

محمد بن علي الصالح
جامعة الجوف (السعودية)

تاريخ الاستلام:28-01-2018 تاريخ القبول: 26-03-2019 تاريخ النشر : 19-05-2019

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية والتحديات التي تواجهها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث بلغت عينة الدراسة(613) من قادة وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها: أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية، والحرية في التدريس الجامعي، بالإضافة إلى تمتع الجامعات بدرجة عالية من الحرية في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وجاءت أبرز تحديات الحرية الأكاديمية بالجامعات متمثلة باعتماد الجامعة على نظام التعيين للقيادات العليا بدلا عن الانتخاب، كما أوضحت النتائج أن أفضل السبل لتعزيز الحريات الأكاديمية بالجامعات تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، وأوضحت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث، ومتغير الوظيفة لصالح وكيل كلية وعمادة، ومتغير سنوات الخبرة لصالح من خبرتم أكثر من(10) سنوات، ومتغير الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج العربي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات التعليم العالي؛ الحريات التنظيمية والإدارية؛ الحريات التدريسية والبحثية؛ تحديات الحرية الأكاديمية.

Abstract: This study aims to identify the reality and challenges of academic freedom among teaching staff and academics leaders in gulf cooperation council universities to contribute of development that help to promote and develop academic freedom, and to test are there statistically significant differences attributable to university variable, job title, gender, years of experience. The study followed the analytical descriptive method, which applied to the primary data was distributed to (613) academic leaders at these universities at the King Saud University in Saudi Arabia, Kuwait University in Kuwait, and Gulf Arab University in the Kingdom of Bahrain. The results of the study. The results indicated that the teaching staff enjoyed a high degree of academic freedom with regard to conducting scientific research, academic freedom in university teaching in addition to the fact that universities have a high degree of academic freedom in appointing teaching staff. There are significant differences in all axses of academic academic freedom attributed to the variables of gender, job title, years of experience and the university. Also, the results showed that the best way to promote academic academic freedom in universities is to activate the participation teaching staff in university decision-making, functioning to raise awareness of the importance of academic freedom and the formation of a superior agency to organize academic freedom in universities.

Keywords: Institutions of higher education; Organizational and administrative freedoms; teaching and research freedoms; challenges of academic freedom.

* Corresponding author, e-mail:box3015@mail.com

1- مقدمة:

تشكل الجامعات ركنًا أساسياً في النظام التعليمي لأي بلد أخذاً بالاعتبار المهام الحيوية التي تضطلع بها في إعداد الكوادر المؤهلة للمساهمة في نهضة المجتمع.

ومن هنا تبني الدول آمالاً كبيرة على الجامعات في بناء المجتمع وتطوره، والنهوض به ليواكب المجتمعات المتقدمة ويجاريها، وهذا يحتاج إلى عضو هيئة تدريس معداً إعداداً أكاديمياً وأخلاقياً ليؤدي رسالته التعليمية بأمانة واقتدار ومسؤولية وأخلاق(الخوالدة، مقابلة، العمايرة،2013، 20)، وفي هذا السياق يوضح شقير(2003 ،41) أنه كي تتحقق هذه الأمور لا بد أن تولي إدارات الجامعات جل اهتمامها باستمرار لتطوير عضو هيئة التدريس وإعداده الإعداد الصحيح، بما فيه تلبية حاجاته ومتطلباته، وهي حاجات لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير الحرية الأكاديمية بكافة نواحيها لعضو هيئة التدريس على اعتبار أن الحرية الأكاديمية في أحد أبعادها تمثل قيام عضو هيئة التدريس بتدريس المقررات المطروحة بالجامعة، ومناقشة أفكار غيره، بالإضافة إلى قيامه بالنشاطات البحثية بحرية ودون قيود.

إذ تعد الحرية الأكاديمية من القضايا الملحة في مؤسسات التعليم العالي على الصعيد العالمي، ذلك لأنها تساهم في إيجاد مناخ جامعي أكاديمي يرعى الإبداع والثراء المعرفي.

إلا أنه في مقابل ذلك أكدت العديد من الدراسات أن واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات يواجه العديد من التحديات، إضافة إلى أن مستوى ممارستها دون الطموح، ومنها دراسة حكمي(2018) التي خلصت إلى أن واقعا لحرية الأكاديمية في أبعاد محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، جاء درجة متوسطة، إضافة لدراسة العتيبي(2018) التي جاءت نتائجها متوافقة مع نتائج دراسة حكمي(2018)، وهذا ما تسعى هذه الدراسة لاستجلائه والكشف عنه.

1.1- مشكلة الدراسة:

يعد عضو هيئة التدريس حجر الزاوية في العمل الجامعي الأكاديمي، وعنصر فاعل في مختلف تفاصيل الحياة الجامعية، ويساهم بشكل مؤثر في قضايا المجتمع ونهضته، الأمر الذي يبرز الأهمية الكبيرةلتهيئة مناخ جامعي أنموذجي تسوده الحرية الأكاديمية يستطيع من خلاله عضو هيئة التدريس أن يعبر عن آرائه ويساهم في تحقيق أهداف العمل دون قيود.

في هذا الإطار يوضح (الكيلاني، عدس،1984، 70 -71) أن أهم مظاهر الحرية الأكاديمية تتمثل في حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة، وأن ينشر ما يتوصل إليه منها وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسباً، وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوط، ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات، وإبداء الرأي في التعيينات الإدارية.

إذ تعتبر الحرية الأكاديمية أحد الأركان الأساسية التي تقوم عليها الجامعة، ومطلباً أساسياً لاستمرارها ونموها، للوفاء برسالتها على أتم وجه.(حمادة،1989، 35)

عطفاً على ذلك فقد أكدت العديد من الدراسات التي تناولت مفاهيم وواقع وتحديات وسبل تعزيز الحرية الأكاديمية بالجامعات على مبادئ مشاركة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات الأكاديمية، وحريته في التدريس والبحث العلمي ونشر نتائجه، إضافة إلى مبادئ ومجالات الحرية الأكاديمية كالاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي، وأثر ذلك على تطور مؤسسات التعليم العالي وتحقيقها لأهدافها، ومن هذه الدراسات، دراسة غدير منصور(2018)،

ودراسة حكمي(2018)، ودراسة جعفور(2017)، ودراسة عباس(2017)، ودراسة العجلوني(2016)، ودراسة(Sabharwal, Tierney, 2016) ودراسة الشبول والزيود(2009)، ودراسة حمدان(2008)، ودراسة أبو حيمد(2007). وعلى ضوء ما سبق يمكن للباحث تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما واقع وتحديات وسبل تعزيز الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة التالية:

1- ما واقع الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

2- ما تحديات الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

3- ما سبل تعزيز الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تعزى لمتغيرات الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والجامعة؟

2.1- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- معرفة واقع الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

2- معرفة تحديات الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

3- معرفة سبل تعزيز الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

4- معرفة إن كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تعزى لمتغيرات الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والجامعة.

3.1- أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة فيالنقاطالاتية:

1- رفد الباحثين بنتائج إضافية في مجال الحرية الأكاديمية من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وتوصيات.

2- الإضافة التي يؤمّل أن تقدمها الدراسة لموضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات.

3- إمكانية أن تفيد نتائج الدراسة المخططين ومتخذي القرار والقائمين على الجامعات حول واقع وتحديات وسبل تعزيز الحرية الأكاديمية.

4- تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية مجتمعها المتمثل بالقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس لما لهم من دور حيوي مفصلي في المجتمع الأكاديمي.

4.1- مصطلحات الدراسة:

أولاً. الحرية الأكاديمية:

يعرّفها الكيلاني وعدس(1984، 15) بأنها: حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة وأن ينشر ما يتوصل إليه منها، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسبًا، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي، ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات، وإبداء الرأي في التعيينات الإدارية والجامعية.

ويعرفها حمادة(1989، 36) بأنها: حرية الأستاذ الجامعي في تدريسه وبحثه والتعبير عن آرائه، كما تشمل حرية الجامعة في إدارة شؤونها الداخلية واختيار أفراد هيئتها التدريسية وترقيتهم، ووضع مناهجها الدراسية وأساليبها في التدريس، دون تدخل من السلطات أو المجتمع إلا في أضيق الحدود.

ويعرّفها الباحث إجرائيًا بأنها: حرية الجامعة واستقلالها الإداري والأكاديمي والمالي وإدارة شؤونها ورسم هياكلها التنظيمية وتشريعاتها، وحقها في تعيين أعضاء هيئة التدريس، واختيار نظامها وبرامجها الأكاديمية، وإدارة مواردها المالية، وحرية أعضاء هيئة التدريس في متابعة المعرفة وتطويرها بالبحث والمناقشة، وتمتع كل فرد بحرية الرأي والتعبير دون قيود.

ثانيًا. أعضاء هيئة التدريس:

يعرّفهم الثبيتي(2003، 470) بأنهم: حملة الدكتوراه في الجامعات المعينين على رتب أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، الذين تتمثل أهم واجباتهم المهنية في التدريس والبحث العلمي.

ويُعرّفهم الباحث إجرائيًا بأنهم: أعضاء هيئة التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي المؤهلون للقيام بمسؤولياتهم، ولهم حرية متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها، وحرية التعبير عن آرائهم دون قيود.

ثالثًا. القادة الأكاديميون:

يعرّفهم الشمري(2015، 7) بأنهم: عمداء الكليات والعمادات المساندة ووكلائهم.

ويُعرّفهم الباحث إجرائيًا بأنهم: وكلاء الجامعات وعمداؤها ووكلاء كلياتها وعماداتها ورؤساء أقسامها الأكاديمية، في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

5.1- حدود الدراسة:

1- **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على واقع الحرية الأكاديمية وتحدياتها وسبل تعزيزها في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي من وجهة نظر قادتها الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس.

2- **الحد المكاني:** طبقت هذه الدراسة على جامعات دول مجلس التعاون الخليجي، واقتصرت الدراسة على جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين.

3- **الحد الزماني:**طبقت هذه الدراسة في العام الجامعي: 1438 - 1439 هـ.

4- **الحد البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي التالية: جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين.

6.1- الإطار النظري والدراسات السابقة:

في محاولة من الباحث لاستجلاء واقع وتحديات وسبل تعزيز الحرية الأكاديمية في الجامعات، تم استعراض الأدب النظري للحرية الأكاديمية.

وفي هذا السياق وعند استعراض مفهوم وأبعاد وتاريخ الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي يلاحظ أنه يؤشر لاستقلال الجامعات أكاديمياً وإدارياً ومالياً، إضافة إلى تمتع أعضاء هيئة التدريس بحرية التدريس والبحث وإبداء الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات الأكاديمية.وبهذا الشأن يذكر محافظة(1994، 104) أن بوادر الحرية الأكاديمية بدأت بالظهور مع تأسيس جامعة "لايدن" في هولندا عام(1575م) والتي منحت المعلمين والطلبة شيئاً من الحرية في بدايات نشأتها.

وفي هذا الإطار يوضح سكران(2001، 88) أن المؤرخين اختلفوا في تحديد مكان وزمان نشأتها وكونوا في ذلك ثلاثة اتجاهات مختلفة، فالاتجاه الأول يرجع نشأة الحرية الأكاديمية إلى أصول يونانية، أما الاتجاه الثاني فيرى أن أصولها عائدة إلى الحضارة الإسلامية، أما الاتجاه الثالث والأخير يرجع نشأة الحرية الأكاديمية بمفهومها الحالي إلى أصول غربية.

أما إعلان ليما(1988، 2) فعرّف الحرية الأكاديمية بأنها حرية الأعضاء الأكاديميين فردياً وجماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها لخدمة المجتمع، من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والإبداع. وإضافة لذلك فأن الحرية الأكاديمية هي حرية التفكير لأساتذة الجامعات وآخرون من المجتمع التعليمي. (Dictionary of the history of ideas, 2009,413)

وفي ذات السياق استعرضت الشاوي(2015، 422– 423) مبادئ الحرية الأكاديمية التي حصرتها في ثلاث مجالات تمثلت بالحرية الأكاديمية المؤسسية، والحرية الأكاديمية للأستاذ، والحرية الأكاديمية للطالب.

وللحرية الأكاديمية ارتباط وثيق باستقلال الجامعات ذلك أنها تمثل مركزاً هاماً في تطور ونهضة المجتمعات، ويصعب عليها تحقيق أهدافها ما لم يتوفر لها قدر من الاستقلال الإداري والمالي والأكاديمي وفي هذا الإطار يوضح عمرو(1994، 93) أن المقصود باستقلال الجامعة هو أمنها وسلامتها حتى تكون في مأمن من كل التهديدات والضغوطات التي من شأنها أن تخل بالمهمة الجامعية. في هذا السياق تذكر عباس(1998، 91) أن الاستقلال الإداري يمثل بعداً هاماً من أبعاد حرية واستقلال الجامعات، وتتمثل أهم أسسه في حق الجامعة في رسم هيكلها الإداري وحرية ممارستها لوظائفها، وإضافة للاستقلال الإداري يعد الاستقلال الأكاديمي أحد أهم أبعاد الحرية الأكاديمية بالجامعات والمتعلق بالبرامج وأساليب التدريس وغيرها من التفاصيل الأكاديمية.

عند تطرقنا للاستقلال الإداري والأكاديمي لا بد من الحديث عن الاستقلال المالي للجامعات، الذي يمثل وفقاً لرزق(1994، 114) بعداً هاماً من أبعاد الحرية الأكاديمية.

إضافة لما سبق فإن الحرية الأكاديمية تتأثر ببعض الأبعاد كالبعد الاجتماعي والسياسي الذي يقول عنه(384، Brand،2007) أن الحرية الأكاديمية تتأثر في بعض مناطق العالم بسبب الأزمات والحروب والمشكلات فيها، فضلاً عن ذلك فإن الحروب الأهلية والحروب بين الدول قد دمرت أو أغلقت المؤسسات الثقافية أو وفرت الحجج للتضييق على البحوث والحوار.

لغرض تسليط الضوء بشكل أكثر وأعمق على الحرية الأكاديمية والتحديات التي يمكن أن تواجهها وسبل تعزيزها، فقد استعرض الباحث جملة من الدراسات السابقة حول الحرية الأكاديمية وعلاقتها بعدد من المتغيرات ومنها دراسة منصور(2018) التي هدفت إلى التعرف على درجة الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية، حيث استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت عينة الدراسة(91) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة كبيرة، ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال اتخاذ القرارات، حيث كانت الفروق لصالح الذكور، إضافة لوجود فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية، أما دراسة(2018 ,Sultana) فهدفت إلى استجلاء الحرية الأكاديمية وحرية التعبير داخل الجامعة، وسلطت الضوء على بعض الجوانب والمتغيرات المؤثرة في الحرية الأكاديمية كمعايير النشر العلمي، والممارسات العنصرية وأوضحت الدراسة

أن التعليم العالي يتعرض للتهديد من خلال تقويض أخلاقيات النشر الأكاديمية ومعاييرها، كما أن بعض الأكاديميين يشاركون في انتهاك الحرية الأكاديمية من خلال تشويه النزاهة الأكاديمية.

في حين هدفت دراسة العتيبي(2018) إلى التعرف درجة ممارسة الطلبة للحريات الأكاديمية في جامعة الكويت والجامعة الأمريكية في الكويت كما يراها الطلبة أنفسهم، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغ عدد العينة(1366) طالباً وطالبة، وأظهرت نتائج الدراسة أن تقديرات الطلبة لدرجة ممارستهم للحريات الأكاديمية في جامعة الكويت والجامعة الأمريكية في الكويت كانت متوسطة، كما أثبتت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق المتغير نوع الجامعة لصالح الجامعة الأمريكية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية وفق متغير الجنس لصالح فئة الذكور. وفي مقابل ذلك هدفت دراسة حكمي(2018) إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والعلاقة بينهما، وتقديم رؤية مقترحة لتحسين الأداء المهني، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغ عدد العينة(1172) عضو هيئة تدريس بجامعات الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والإمام عبد الرحمن الفيصل، وجازان، وحائل، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: حصل واقع الحرية الأكاديمية في أبعاد محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار، درجة موافقة متوسطة، كما حصل واقع الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في أبعاد التدريس وتطوير المناهج الدراسية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، والتطوير الذاتي والتخصصي، درجة موافقة متوسطة، كما أوضحت الدراسة وجود علاقة ارتباطية بين ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الأداء المهني بأبعاده الأربعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد عينة البحث طبقاً لمتغير الجامعة، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد العينة وفقاً لمتغير الخبرة. وفي هذا الإطار هدفت دراسة جعفور(2017) إلى التعرف على معوقات الحرية الأكاديمية وآليات تفعيلها بجامعة ورقلة في الجزائر، استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تفعيل الحرية الأكاديمية من خلال تشجيع البحث العلمي، وأوضحت الدراسة أن من أكبر معوقات الحرية الأكاديمية تتمثل في المعوقات الثقافية والتعليمية، كما أوضحت أن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يكمن بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها. أما دراسة عباس(2017) فهدفت إلى بيان مستويات وأبعاد الحرية الأكاديمية وتحديد واقعها ومعوقاتها بالجامعات المصرية وبيان عوامل نجاح التجربة السنغافورية اعتمدت الدراسة المنهج المقارن، وأوضحت الدراسة ضرورة زيادة وعي المجتمع الأكاديمي بأهمية ومفاهيم الحرية الأكاديمية، وإعادة النظر في الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم العمل الجامعي، وإشراك هيئة التدريس في صناعة اتخاذ القرارات، واعتماد الانتخاب في تعيين القيادات الجامعية، وتوفير المناخ المناسب للتدريس والبحث العلمي والنشر. وأوضحت دراسة(Moshman, 2017) أن الحرية الأكاديمية تشمل عدداً من الأبعاد فالحرية الأكاديمية تشمل حريات التعليم والتعلم، كما تعد الحرية الأكاديمية نوع من الحرية الفكرية. أما دراسة تحلايتي(2017) فهدفت إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية ومستوياتها وضوابطها، بجامعة مستغانم في الجزائر بلغت عينة الدراسة(54) أستاذا باحثا بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، اعتمدت الدراسة المنهج الكمي، وأوضحت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لممارسة الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي بلغ(3.5) إضافة لعدم وجود فروق تعزى لمتغير الخبرة والرتبة العلمية، بالمقابل توجد فروق تعزى لمتغير المنصب العالي في ممارسة الحرية الأكاديمية. وغير بعيد عن ذلك هدفت دراسة العجلوني(2016) إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن، اتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي، وبلغت عينة

الدراسة(170) عضو هيئة تدريس، وأوضحت الدراسة أن ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي(67.2) وجاء مجال المشاركة في صنع القرار بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي(85.2) وبدرجة متوسطة، تلاه مجال خدمة المجتمع بمتوسط حسابي(75.2) وبدرجة متوسطة، ثم مجال البحث العلمي حيث بلغ متوسطه الحسابي (73.2) بدرجة متوسطة، وأخيراً جاء مجال التدريس بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي(59.2) وبدرجة متوسطة، كما تبين وجود فروق وفقاً للجنس لصالح الذكور في جميع المجالات عدا مجال البحث العلمي. أما دراسة(Appiagyei,, Karran, Beiter, 2016) فتناولت تقييم مستوى أداء الجامعات الأفريقية وفقاً لتوصيات منظمتي العمل الدولية واليونسكو بشأن الحرية الأكاديمية، وتوصلت الدراسة إلى أن التعديلات التنظيمية التي أجريت في العديد من الجامعات الإفريقية أدت إلى تقويض المكاسب التي تحققت فيما يتعلق بالحرية الأكاديمية. وهدفت دراسة(Sabharwal, Tierney, 2016) إلى التعرف على الحرية الأكاديمية في الجامعات الهندية في القرن الحادي والعشرين، وأبرزت الدراسة عدة أساليب تعزز الحرية الأكاديمية وتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والنقاش العلمي دون قيود. في حين هدفت دراسة الظفيري والعازمي(2013) إلى التعرف على درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغت عينة الدراسة(707) طالباً، وتوصلت إلى أن تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارستهم للحرية كانت متوسطة، كما أوضحت عدم وجود فروق بين المتوسطات تعزى لمتغير النوع. أما دراسة الدوسري(2013) فهدفت إلى التعرف على العلاقة بين توفر الحرية الأكاديمية ودرجة إبداع أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الارتباطي، وبلغت العينة(300) عضو هيئة تدريس وتوصلت إلى متوسط توفر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بلغ(3,51)، كما أوضحت وجود علاقة إيجابية بين درجة توفر الحرية الأكاديمية ودرجة إبداع أعضاء هيئة التدريس. في حين أن دراسة الشبول والزيود(2009) هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغت عدد العينة(632) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق تعزى للجنس في مجال اتخاذ القرار وجاءت الفروق لصالح الذكور في حين لم تكن هناك فروق في مجالات حرية التعبير والبحث العلمي والتدريس، ووجود فروق تعزى لمتغير الجامعة في جميع المجالات وجاءت الفروق لصالح الجامعات الخاصة. وليس بعيداً عن ذلك فقد هدفت دراسة حمدان(2008) إلى التعرف إلى العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي في الجامعات الفلسطينية اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وبلغ عدد العينة(300) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية كانت متوسطة، إضافة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في كل من الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي تعزى لمتغيرات الجنس والرتبة العلمية والخبرة والكلية. أما دراسة أبو حيمد(2007) فهدفت إلى التعرف على مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ووضعها الراهن وأهم مجالاتها وأهم العوامل التي تحد منها ومقترحات تفعيلها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وبلغ عدد عينة الدراسة(491) من العمداء والوكلاء ورؤساء الأقسام وأعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى أن من أكثر مظاهر مجال الاستقلال الإداري توافراً في الجامعات السعودية حق الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها، ومن أقل مظاهر مجال الاستقلال الإداري توافراً هو ممارسة الإدارة العليا بالجامعة تفويض السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة، ومن أكثر مظاهر حرية عضو هيئة التدريس حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية ونشرها، ومن أقل مظاهر مجال حرية عضو هيئة التدريس حقه في اختيار عميد الكلية ورئيس القسم الذي ينتمي إليه، ويعد مجال الاستقلال الأكاديمي أكثر مجالات الحرية

الأكاديمية توافراً، كما أوضحت نتائج الدراسة أن من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية البيروقراطية والروتين الإداري وضعف مصادر التمويل غير الحكومي ومركزية السلطة والاعتماد على التعيين بدلاً عن الانتخاب، وأوضحت الدراسة أن من أهم المقترحات لتفعيل الحرية الأكاديمية تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار، وتشجيع إصدار المجلات العلمية، واعتماد نظام الانتخاب عند اختيار القيادات العليا وأوضحت الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الجامعة لصالح جامعة الملك سعود، ومتغير طبيعة العمل الحالي، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً تبعاً لمتغير الجنس. أما دراسة(Simpson, 2004) فهدفت إلى معرفة مدى توافق السياسات والممارسات المعمول بها في كليات المجتمع بولاية كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأمريكية مع مبادئ الحرية الأكاديمية المطبقة في التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى عدم توافق السياسات والممارسات المعمول مع مبادئ الحرية الأكاديمية. وأخيراً هدفت دراسة(Taha,2001) إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، حيث استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وأوضحت نتائجها أن واقع الحرية الأكاديمية تراجع بسبب تدخل الحكومات في التعليم العالي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة خلص الباحث إلى أن عدداً من الدراسات السابقة اتفقت مع الدراسة الحالية في التعرف على واقع وممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات وتحدياتها وسبل تعزيزها كدراسة منصور(2018)، والعتيبي(2018)، وحكمي(2018)، وعباس(2017)، والعجلوني(2016)، كما اتفقت عدد من الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في استخدام المنهج الوصفي كدراسة الدوسري(2013)، ودراسة الظفيري والعازمي(2013)، ودراسة حمدان(2008)، وأبو حيمد(2007) في المقابل اختلفت الدراسة الحالية في المنهج المتبع مع عدد من الدراسات كدراسة(Taha, 2001) ودراسة(Moshman, 2017)، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في الإطار النظري، وإعداد أداة الدراسة، ومناقشة النتائج ومقارنتها.

2 – الطريقة والأدوات:

2– 1. منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وأسئلتها استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يصف الواقع وصفاً دقيقاً باعتباره يتناسب مع أهداف ومتغيرات الدراسة؛ لمعرفة واقع وتحديات الحرية الأكاديمية بجامعات مجلس التعاون الخليجي وسبل تعزيزها.

2– 2. مجتمع وعينة الدراسة:

أولاً. مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي التالية: جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية وعددهم(4056)، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وعددهم(1577)، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين وعددهم(96).(مركز إحصاءات التعليم2017، https://bit.ly/2GGoKvU)، (إحصائيات جامعة الكويت،2017 http://www.planning.kuniv.edu.kw/)، (جامعة الخليج العربي، 2017. http://www.agu.edu).

ثانيًا. عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من(613) من القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس في كل من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، وجامعة الكويت بدولة الكويت، وجامعة الخليج العربي بمملكة البحرين.

ثالثًا. خصائص أفراد عينة الدراسة: تقوم الدراسة على عدد من المتغيرات متمثلة في المسمى الوظيفي والجنس وسنوات الخبرة والجامعة التي يعمل فيها عضو هيئة التدريس، وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول(1) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة والنسبة المئوية لها

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة
المسمى الوظيفي	وكيل جامعة	3	0.5
	وكيل كلية/ عمادة	14	2.3
	رئيس قسم	73	11.9
	عضو هيئة تدريس	523	85.3
الجنس	ذكـر	372	60.7
	أنثـى	241	39.3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	43	7.0
	5سنوات فأقل من 10	76	12.4
	10 سنوات فأكثر	494	80.6
الجامعة	جامعة الملك سعود	329	53.7
	جامعة الكويت	231	37.7
	جامعة الخليج العربي	53	8.6

المصدر: الدراسة الميدانية

يتضح من خلال الجدول(1) ما يلي:

- النسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة بناء على المسمى الوظيفي، توضح بأن(85.3%) يشكلون أعضاء هيئة تدريس، بينما الذين يشغلون وظيفة رئيس قسم فنسبتهم(11.9%)، أما الذين يشغلون وظيفة وكيل كلية أو عمادة فنسبتهم(2.3%)، أما من يشغلون وظيفة وكيل جامعة فسبتهم(0.5%)
- بلغ عدد الذكور(372) بنسبة مئوية (60.7%)، وبلغ الإناث(241) بنسبة مئوية(39.3%).
- بلغ عدد ذوي الخبرة في العمل لأكثر من 10 سنوات (494) بنسبة مئوية(80.6%)، وبلغ عدد من خبرتهم 5 سنوات فأقل(76) بنسبة مئوية(12.4%) .
- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من جامعة الملك سعود(329) بنسبة مئوية(53.7%)، وبلغ عددهم من جامعة الكويت(231) بنسبة مئوية(37.7%)، في حين بلغ عددهم من جامعة الخليج العربي(53) بنسبة مئوية (8.6%)، وهي نسب منطقية قياساً إلى عدد أعضاء هيئة التدريس في كل جامعة.

2- 3. أدوات الدراسة:

قام الباحث بإعداد استبانة الحرية الأكاديمية وذلك بعد الاطلاع على الأدب النظري للحرية الأكاديمية والدراسات السابقة وأدواتها، كدراسة العجلوني(2016)، ودراسة الظفيري والعازمي(2013)، ودراسة أبو حيمد(2007)، ودراسة حمدان(2008)، وتم الاستعانة بشكل رئيس بأداة دراستي أبو حيمد(2007)، وحمدان(2008) بتصرّف. ثم أعد الباحث الصورة الأولية للاستبانة حيث تكونت من(63) عبارة، قبل اعتمادها في صورتها النهائية من(53) عبارة موزعة على(4) محاور هي: محور الحريات التنظيمية والإدارية، وتكون من(19) عبارة، ومحور الحريات التدريسية والبحثية، وتكون من(15) عبارة، ومحور تحديات الحرية الأكاديمية وتكون من(9)

عبارات، ومحور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية، وتكون من(10) عبارات، وتصحح الاستبانة وفقاً لتدرج خماسي(عالية جداً، عالية، محايد، منخفضة، منخفضة جداً) وتتراوح الدرجة بين(1 –5) درجات طبقاً لاتجاه قياس العبارة.

أولاً. صدق أداة الدراسة:

1– صدق المحكمين: تم عرض الاستبانة على عدد من المتخصصين في مجال إدارة التعليم العالي والتربية وعلم النفس، وبناء على آراء المحكمين قام الباحث بإعادة صياغة بعض العبارات، وحذف البعض الآخر، وقد أبقى الباحث على العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق(80 % – 100 %).

2– الاتساق الداخلي: تم حسابه عن طريق إيجاد معامل الارتباط بين العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والجدول التالي يوضح صدق الاتساق الداخلي لمحاور أداة الدراسة كما يلي:

جدول(2) معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه

محور الحريات التنظيمية والإدارية		محور الحريات التدريسية والبحثية		محور تحديات الحرية الأكاديمية		محور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	
رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.80	20	**0.60	35	**0.73	44	**0.68
2	**0.63	21	**0.70	36	**0.83	45	**0.83
3	**0.53	22	**73.0	37	**82.0	46	**0.68
4	**0.90	23	**74.0	38	**74.0	47	**74.0
5	**0.80	24	**72.0	39	**66.0	48	**78.0
6	**0.89	25	**63.0	40	**56.0	49	**74.0
7	**0.91	26	**69.0	41	**74.0	50	**60.0
8	**0.88	27	**60.0	42	**79.0	51	**63.0
9	**0.82	28	**50.0	43	**76.0	52	**68.0
10	**0.87	29	**69.0			53	**82.0
11	**70.0	30	**0.64				
12	**80.0	31	**0.68				
13	**85.0	32	**60.0				
14	**50.0	33	**74.0				
15	**79.0	34	**63.0				
16	**0.78						
17	**0.77						
18	**0.81						
19	**85.0						

** دالة إحصائياً عند مستوى(0.01)

يتضح من الجدول(2) أن جميع عبارات محاور الدراسة دالة عند مستوى(0.01) مما يوضح الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

ثانيًا. ثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بحساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ ألفا لمحاور الاستبانة، والاستبانة ككل والجدول التالي يوضح معاملات الثبات:

جدول(3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
الحريات التنظيمية والإدارية	19	0.921
الحريات التدريسية و البحثية	15	0.760
تحديات الحريات الأكاديمية	9	0.854
سبل تعزيز الحريات الأكاديمية	10	0.883
الثبات العام لمحاور الدراسة	53	0.811

يتضح من الجدول(3) أن أعلى القيم(921.0) وأدناها(760.0) وبلغ معامل الثبات العام(0.811) وهذا يوضح أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

2- 4. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها، استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS- 21) كما يلي: للإجابة على السؤال الأول والثاني تم استخراج المتوسطات الحسابية لتحديد مستوى إجابات العينة لمتغيرات الدراسة، والانحرافات المعيارية لمعرفة مستوى تشتت إجابات أفراد العينة عن وسطها الحسابي، وللإجابة على السؤال الثالث تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار الانحدار الخطي البسيط، وللإجابة على السؤال الرابع تم استخدام(Independent Samples Test)، وتحليل التباين الأحادي(one way ANOVA).

3- النتائج ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول: ما واقع الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات محوري واقع الحرية الأكاديمية، وهما: محور الحريات التنظيمية والإدارية، ومحور الحريات التدريسية والبحثية، ويمكن توضيح ذلك تفصيلاً كما يلي:

أولاً: استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحريات التنظيمية والإدارية:

جدول (4)استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحريات التنظيمية والإدارية

م	الاستجابات / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الجامعة مستقلة عن الجهات الأخرى في رسم سياستها	3.51	1.200	10	متوسطة
2	تمنح الجامعة عضو هيئة التدريس الصلاحيات التامة في التدريس	4.12	.787	2	عالية
3	تمنح الجامعة عضو هيئة التدريس حرية التعبير عن رأيه دون قيود	3.65	1.064	5	متوسطة
4	يشارك عضو هيئة التدريس في صنع القرار	2.91	1.248	17	منخفضة
5	يضمن نظام الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس	3.41	1.220	13	متوسطة
6	تمنح الجامعة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها	3.56	1.179	8	متوسطة
7	يتسم المناخ الأكاديمي داخل الجامعة بالحرية الأكاديمية	3.63	1.149	6	متوسطة
8	تتمتع الجامعة بالاستقلال عن غيرها من الجامعات بما يتناسب وبيئتها المحلية	3.81	1.065	4	عالية
9	توجد معوقات تحد من التمتع بالحرية الأكاديمية داخل الجامعة	2.97	1.208	16	منخفضة
10	تحدد الجامعة أهدافها بما يتناسب و بيئتها	3.85	.885	2	عاليةً
11	تضع الجامعة هياكلها الإدارية والتنظيمية دون تدخل خارجي	3.27	1.126	15	متوسطة
12	تتمتع الجامعة بالصلاحيات التامة في ممارسة وظائفها الإدارية من تخطيط وتنفيذ وإشراف	3.55	1.006	7	متوسطة
13	يحق للجامعة تعيين أعضاء هيئة التدريس	4.32	.788	1	عالية
14	تتمتع الجامعة بنظام إداري يتميز بالمرونة في العمل	3.38	1.227	14	متوسطة
15	تفوَض الإدارة العليا بالجامعة السلطات للمستويات الوسطى والدنيا بطريقة فعالة	3.48	.982	11	متوسطة
16	يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار عميد الكلية التي ينتمي لها	2.43	1.131	19	منخفضة
17	يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار رئيس القسم	2.61	1.123	18	منخفضة
18	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في تقديم الاستشارات للجهات الخاصة في المجتمع	3.84	.937	3	عالية
19	يعبّر عضو هيئة التدريس عن آرائه بحرية ودون قيود	3.52	1.187	9	متوسطة
	المحور ككل	3.61	.565	–	متوسطة

يتضح من جدول(4) ضمن محور الحريات التنظيمية والإدارية، مجيء العبارة(13) "يحق للجامعة تعيين أعضاء هيئة التدريس "بالمركز الأول بمتوسط حسابي قدره(4.32)، تليها العبارة(2) "تمنح الجامعة عضو هيئة التدريس الصلاحيات التامة في التدريس" بمتوسط حسابي قدره(4.12)، وكلتا العبارتين بدرجة عالية، كما حلت أخيراً العبارتان "يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار عميد الكلية التي ينتمي لها" و"يشارك عضو هيئة التدريس في اختيار رئيس القسم" بمتوسطين حسابيين(2.43) و(2.61) على التوالي.

ويمكن تفسير هذه النتائج بواقع أنظمة العمل الأكاديمي بالجامعات التي تمنح الجامعات مساحة كبيرة في تعيين أعضاء هيئة التدريس، إضافة لمنح عضو هيئة التدريس صلاحيات كبيرة في استخدام طرق التدريس التي يرى فيها تحقيق أهداف المقرر، وفي المقابل تعكس النتائج واقع الجامعات الذي لا يتيح مساحة كبيرة لأعضاء هيئة التدريس لاختيار رئيس القسم وعميد الكلية.

كما أن النتائج توضح أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بإجراء البحوث العلمية التي يرغبون فيها ونشر نتائجها، وتعكس هذه النتائج أن جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بدرجة كبيرة من الحرية الأكاديمية في محور الحريات التنظيمية والإدارية، والحرية في تعيين أعضاء

هيئة التدريس. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كل من منصور (2018)، ودراسة(Moshman, 2017)، ودراسة الدوسري(2013)، وتختلف مع نتيجة دراسة حكمي(2018) ودراسة العتيبي(2018) ودراسة العجلوني(2016)، ودراسة الظفيري والعازمي(2013)، ودراسة حمدان(2008)، والتي جاءت بدرجة متوسطة. كما أنها تتفق مع نتيجة دراسة أبو حيمد(2007) التي توصلت إلى أن من أكثر مظاهر الاستقلال الإداري توافراً في الجامعات حق الجامعة في تعيين أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين بها، ومن أقل مظاهر مجال حرية عضو هيئة التدريس حقه في اختيار عميد الكلية ورئيس القسم الذي ينتمي إليه.

كما أنها تختلف مع نتيجة دراسة(Simpson,2004) التي أوضحت عدم توافق السياسات والممارسات المعمول مع مبادئ الحرية الأكاديمية، ودراسة(Taha,2001) التي بينت أن واقع الحرية الأكاديمية تراجع نتيجة التدخل الحكومي في التعليم العالي.

من جانب آخر يلاحظ أن هناك ضعف في مشاركة أعضاء هيئة التدريس بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي في صنع القرار وضعف بمشاركتهم في اختيار قيادات الجامعة، وتمثل هذه سلبيات ينبغي معالجتها ضمن إطار الحريات التنظيمية والإدارية. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عباس(2017)، وتختلف مع نتيجة دراسة العجلوني(2016) التي أوضحت أن مجال ممارسة الحرية الأكاديمية والمشاركة في صنع القرار جاء بالمرتبة الأولى بنسبة(85.2).

ثانياً: استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحريات التدريسية والبحثية:

جدول(5) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور الحريات التدريسية والبحثية

م	الاستجابات / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تحدد الجامعة شروط قبول الطلبة والطالبات	4.23	.995	7	عالية
2	يحق للجامعة فتح التخصصات العلمية وبرامج الدراسات العليا بناء على الاحتياجات الفعلية	4.31	.865	6	عالية
3	تحدد الجامعة مستويات وشروط الدرجة العلمية التي تمنحها	4.37	.576	3	عالية
4	تتمتع مجالس الأقسام بالصلاحيات الكاملة في وضع جدول الاختبارات	4.13	.884	10	عالية
5	تتمتع مجالس الأقسام بصلاحية رسم الخطط الدراسية للقسم وتعديلها	4.12	.907	11	عالية
6	تتمتع مجالس الأقسام بالصلاحيات التامة في تحديد المقررات الدراسية والكتب التي يتم تدريسها بالقسم	4.32	.745	5	عالية
7	يحق لعضو هيئة التدريس وضع الخطط الدراسية للمقررات التي يدرسها	3.95	1.051	13	عالية
8	يحق لعضو هيئة التدريس اختيار طريقة التدريس التي يرى ملاءمتها	4.36	.601	4	عالية
9	يحق لعضو هيئة التدريس اختيار أسلوب التقويم المناسب لطلابه	3.73	.902	15	متوسطة
10	يشارك عضو هيئة التدريس في وضع محتوى المقررات التي يدرسها قسمه وضمن مجال تخصصه	4.15	.853	8	عالية
11	يحق لعضو هيئة التدريس اختيار موضوعات الأبحاث العلمية التي يجريها	4.45	.674	2	عالية
12	يحق لعضو هيئة التدريس نشر نتائج بحوثه العلمية	4.63	.508	1	عالية
13	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في التخطيط للبحوث العلمية التي تجريها الجامعة في مجال تخصصه	3.68	.984	14	متوسطة
14	يحق لعضو هيئة التدريس تقديم مقترحاته للجهات القيادية داخل الجامعة	4.10	.855	12	عالية
15	يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في البرامج التعليمية الخاصة بقسمه	4.13	.605	9	عالية
	المحور ككل	4.36	.452	-	عالية

يتبين من جدول(5) ضمن محور الحريات التنظيمية والإدارية، مجيء العبارة(12) "يحق لعضو هيئة التدريس نشر نتائج بحوثه العلمية" بمتوسط حسابي قدره(4.63) في الترتيب الأول، يليها العبارة(11) "يحق لعضو هيئة التدريس اختيار موضوعات الأبحاث العلمية التي يجريها" بمتوسط حسابي قدره(4.45)، وجميعها بدرجة عالية، وحلت أخيراً العبارتان(9،17) "يحق لعضو هيئة التدريس اختيار أسلوب التقويم المناسب لطلابه" "يحق لعضو هيئة التدريس المشاركة في التخطيط للبحوث العلمية التي تجريها الجامعة في مجال تخصصه" على التوالي بمتوسط حسابي قدره(3.73، 3.68).

توضح هذه النتيجة أن أعضاء هيئة التدريس يتمتعون بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية فيما يتعلق بالحريات البحثية مقارنة بالحريات التدريسية، من جانب آخر يلاحظ أن متوسطات الحريات التدريسية كحرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار أساليب تقويم الطلاب، والمساهمة في وضع الخطط الدراسية للمناهج التي يدرسونها جاءت أقل من مثيلاتها البحثية. ويمكن تفسير هذه النتائج بواقع لوائح الجامعات التي تمنح عضو هيئة التدريس هامشاً كبيراً في الحريات البحثية من خلال حريته في اختيار أبحاثه ونشر نتائجها، في مقابل تقييد أساليب تقويم الطلاب من خلال تحديد آلية مركزية للتقويم يلتزم بها الجميع.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة عباس(2017) ودراسة تحلايتي(2017)، ودراسة أبو حيمد(2007) التي أوضحت أن من أكثر مظاهر حرية عضو هيئة التدريس حرية اختياره لموضوعات بحوثه العلمية ونشرها وتختلف مع دراسة حكمي(2018) التي أبرزت أن واقع الحرية الأكاديمية في بعد البحث والنشر العلمي جاء بدرجة متوسطة، ودراسة العجلوني(2016) التي أوضحت أن مجال البحث العلمي بلغ متوسطه الحسابي (73.2) وبدرجة متوسطة، متقدماً على مجال التدريس الذي حل بالترتيب الأخير بمتوسط حسابي(59.2) وبدرجة متوسطة.

إجابة السؤال الثاني: ما تحديات الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات محور تحديات الحرية الأكاديمية على النحو التالي:

جدول(6) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تحديات الحريات الأكاديمية

م	الاستجابات / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تعتمد الجامعة نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخاب	4.50	.728	1	عالية
2	عدم وجود لوائح خاصة بتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعة	3.63	1.217	6	متوسطة
3	تمركز السلطة الإدارية في القيادات العليا وضعف تفويضها للمستويات الوسطى والدنيا	3.45	1.188	7	متوسطة
4	وجود الروتين الإداري في أنظمة الجامعة	3.78	1.214	5	عالية
5	الاعتماد الأساسي على الدولة كمصدر لتمويل الجامعة	4.11	1.003	2	عالية
6	ضعف تنمية مصادر التمويل غير الحكومي كالمنح والتبرعات والوصايا والاستشارات العلمية وغيرها	3.93	1.049	3	عالية
7	تكليف أعضاء هيئة التدريس بأعباء إدارية كثيرة	3.68	1.030	4	متوسطة
8	ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس	3.18	1.221	9	متوسطة
9	قلة توافر المتطلبات الأساسية لإجراء البحوث العلمية	3.28	1.228	8	متوسطة
	المحور ككل	3.60	.817	-	متوسطة

يتضح من الجدول(6) ضمن محور تحديات الحريات الأكاديمية، مجيء العبارة(1) "تعتمد الجامعة نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخاب" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره(4.50) يليها العبارة(5) "الاعتماد الأساسي على الدولة كمصدر لتمويل الجامعة" بمتوسط حسابي قدره(4.11) وكلاهما بدرجة عالية وجاءت أخيراً العبارة(8) "ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس" بمتوسط حسابي قدره(3.18) والعبارة(9) "قلة توافر المتطلبات الأساسية لإجراء البحوث العلمية" بمتوسط حسابي قدره(3.28).

توضح هذه النتيجة أن من أبرز تحديات الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في اعتماد الجامعة نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخاب، والاعتماد الأساسي على الدولة كمصدر للتمويل، من جانب آخر يلاحظ أن ضعف الإعداد الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، وقلة توافر المتطلبات الأساسية لإجراء البحوث تعد من التحديات التي تواجه جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بدرجة متوسطة. ويمكن تفسير هذه النتيجة على ضوء لوائح وأنظمة اختيار القيادات الجامعية والذي يعتمد التعيين بدلاً عن الانتخاب، وتخصيص موازنات مالية سنوية للجامعات من قبل الدولة، في مقابل ذلك يمكن تفسير قلة متطلبات البحوث العلمية والتي حصلت على درجة متوسطة، بواقع الجامعات الخليجية التي توفر قدراً من متطلبات البحث العلمي إلا أنه دون الطموح.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة جعفور(2017) التي أوضحت أن من أكبر مخاطر الحرية الأكاديمية يكمن بتجاوز الأعراف والقوانين المعمول بها، ودراسة(Appiagyei,, Karran, 2016 Beiter) التي أوضحت أن التعديلات التنظيمية التي أجريت في العديد من الجامعات الإفريقية أدت إلى تقويض الحرية الأكاديمية، ودراسة أبو حيمد(2007) التي أوضحت أن من أهم العوامل التي تحد من الحرية الأكاديمية البيروقراطية والروتين الإداري وضعف مصادر التمويل غير الحكومي ومركزية السلطة والاعتماد على التعيين بدلاً عن الانتخاب ودراسة(Simpson, 2004) التي أوضحت تعارض السياسات والممارسات مع مبادئ الحرية الأكاديمية.

وتختلف مع دراسة منصور(2018) التي أوضحت أن الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية جاءت بدرجة كبيرة، كما أنها تختلف مع دراسة(Sultana, 2018) التي أوضحت أن من أهم التحديات التي تواجه التعليم العالي تتمثل في تقويض أخلاقيات النشر الأكاديمية ومعاييرها.

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن ترتيب تحديات الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بناء على أعلى المتوسطات الحسابية كالتالي:

1. تعتمد الجامعة نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً عن الانتخاب.
2. الاعتماد الأساسي على الدولة كمصدر لتمويل الجامعة.
3. ضعف تنمية مصادر التمويل غير الحكومي كالمنح والتبرعات والوصايا والاستشارات.

إجابة السؤال الثالث: ما سبل تعزيز الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي؟

للإجابة على هذا السؤال قام الباحث بحساب والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة على كل عبارة من عبارات محور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية، إضافة لحساب معامل ارتباط بيرسون واختبار الانحدار الخطي البسيط والمتعدد بين محاور الدراسة لاستجابات أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول(7) استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور سبل تعزيز الحريات الأكاديمية

م	الاستجابات / العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	تشكيل لجنة خاصة لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعة	3.42	1.260	9	متوسطة
2	إعادة النظر في بعض النصوص النظامية للجامعة لتمكين الحرية الأكاديمية فيها	3.68	1.142	7	متوسطة
3	إنشاء وحدة مختصة لإيجاد قنوات تمويل بديلة للجامعة	3.85	1.098	6	عالية
4	تحري الدقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس لتجنب إساءة استخدام الحرية الأكاديمية	3.89	1.162	5	عالية
5	العمل على رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية	4.19	.987	2	عالية
6	وضع نوع من الحصانة لأعضاء هيئة التدريس لضمان حقوقهم	3.90	1.202	4	عالية
7	إنشاء عمادة خاصة بأعضاء هيئة التدريس تهتم بشؤونهم الأكاديمية وتكون حلقة وصل بين الأعضاء والإدارة الجامعية	3.40	1.448	10	متوسطة
8	اعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا بالجامعة	3.59	1.421	8	متوسطة
9	تشجيع إصدار المجلات العلمية لتنشيط الحركة الفكرية	4.17	1.062	3	عالية
10	تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بالقسم الذي ينتمون إليه	4.32	.916	1	عالية
	المحور ككل	3.89	.814	–	عالية

يتضح من الجدول(7) ضمن محور سبل تعزيز الحريات الأكاديمية، مجيء العبارة(10) "تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بالقسم الذي ينتمون إليه" بالترتيب الأول بمتوسط حسابي قدره(4.32) يليها العبارة(5) "العمل علي رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية" بمتوسط حسابي قدره (4.19)، وكلاهما بدرجة عالية. كما حلت أخيراً العبارتان(7) "إنشاء عمادة خاصة بأعضاء هيئة التدريس تهتم بشؤونهم الأكاديمية وتكون حلقة وصل بين الأعضاء والإدارة الجامعية" و(1) "تشكيل لجنة خاصة لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعة" بمتوسطين حسابيين(3.40) و(3.42) على التوالي.

ويمكن تفسير هذه النتائج بمدى أهمية مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، وتطلعهم لأن يكونوا جزءاً فاعلاً في منظومة العمل الجامعي، كما يمكن تفسير هذه النتائج بأن الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية لا زال دون الطموح الأمر الذي جعل أعضاء هيئة التدريس يمنحونها درجة عالية.

توضح هذه النتيجة أن من أفضل سبل تعزيز الحريات الأكاديمية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية، ورفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة(Sabharwal, Tierney,2016) ودراسة العجلوني(2016)، ودراسة عباس(2017)، ودراسة منصور(2018)، ودراسة (Sultana, 2018)، كما تتفق مع دراسة حكمي(2018) التي أبرزت بشكل جلي العلاقة الارتباطية الإيجابية بين ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الأداء المهني بأبعاده الأربعة، أساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في اتخاذ القرار، وهذا ما أكدته دراسة الدوسري(2013) بوجود علاقة إيجابية بين درجة توفر الحرية الأكاديمية ودرجة إبداع أعضاء هيئة التدريس.

جدول(8) معامل ارتباط بيرسون بين محاور الدراسة

معامل انحدار بيرسون	سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	تحديات الحرية الأكاديمية	الحريات التدريسية والبحثية	الحريات التنظيمية والإدارية
الحريات التنظيمية والإدارية	-.066	-.662**	.705**	
الحريات التدريسية والبحثية	.057	-.438**		.705**
تحديات الحريات الأكاديمية	.229**		-.438**	.662**
سبل تعزيز الحريات الأكاديمية		.229**	.057	-.066

تعني أن الارتباط عند مستوى دلالة(0.05)

يتضح من الجدول(8) وجود علاقة ارتباطيه دالة وموجبة بين الحريات التدريسية والبحثية من جهة والحريات التنظيمية والإدارية من جهة أخرى، وهذا يعني أن إتاحة المزيد من الحريات التدريسية والبحثية لا يتم ما لم تتاح مزيد من الحريات التنظيمية والإدارية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول(9) اختبار الانحدار الخطي البسيط بين محاور الدراسة كل على حدا والمجموع الكلي للمحاور

م	المتغيرات المستقلة	معامل التأثير(β)	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل التحديد $(R)^2$
1	الحريات التنظيمية والإدارية	.222	15.781	0.000	.392
3	الحريات التدريسية والبحثية	.461	23.861	0.000	.596
3	تحديات الحرية الأكاديمية	-.083	4.409	0.000	.480
4	سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	.166	9.529	0.000	.190

وبالنظر إلى جدول(9) فيما يخص محور الحريات التدريسية والبحثية، ومحور الحريات التنظيمية والإدارية، ومحور تحديات الحرية الأكاديمية، ومحور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية تفسر(60%، 39%، 48% ،19%) على التوالي، وعلى ضوء ذلك فإنه ولتعزيز الحريات الأكاديمية ينبغي الاهتمام بشكل أكبر بالحريات التدريسية والبحثية، والحريات التنظيمية والإدارية، ومعالجة جوانب الضعف فيها.

جدول(10) اختبار الانحدار الخطي البسيط بين بعض محاور الدراسة كل محور تحديات الحرية الأكاديمية

م	المتغيرات المستقلة	معامل التأثير(β)	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل التحديد $(R)^2$
1	الثابت	5.809	19.047	.000	
2	الحريات التنظيمية والإدارية	-.601	-11.731	.000	.522
3	الحريات التدريسية والبحثية	.072	.835	.404	
	المتغير التابع: تحديات الحريات الأكاديمية				

بالنظر إلى جدول(10) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر(52%) من التغيير في تحديات الحريات الأكاديمية، وعلى ضوء ذلك يمكننا القول أن تعزيز الحريات التنظيمية والإدارية يقلل من حجم التحديات التي تواجه الحريات الأكاديمية بهذه الجامعات، وللتغلب على هذه التحديات يمكن الاهتمام بتعزيز الحريات التنظيمية والإدارية.

جدول(11) اختبار الانحدار الخطي البسيط بين بعض محاور الدراسة كل محور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية

م	المتغيرات المستقلة	معامل التأثير(β)	قيمة ت	مستوى الدلالة	معامل التحديد $(R)^2$
1	الثابت	2.382	5.956	.000	
2	الحرياتالتنظيمية والإدارية	.529	7.870	.000	.222
3	الحرياتالتدريسية والبحثية	.488	4.334	.000	
المتغير التابع: سبل تعزيز الحريات الاكاديمية					

بالنظر إلى جدول(11) نلاحظ أن المتغيرات المستقلة تفسر(22%) من التغيير في سبل تعزيز الحريات الأكاديمية، كما نلاحظ أن متغيرات الحريات التنظيمية والإدارية، والحريات التدريسية والبحثية تؤثر جوهرياً بمستوى دلالة أقل من(0.05) تأثيراً إيجابياً بمعدل(0.53 ،0.49) على سبل تعزيز الحريات الأكاديمية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى ضوء هذه النتائج يمكن ترتيب سبل تفعيل الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي بناء على أعلى المتوسطات الحسابية كالتالي:

1. تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية.
2. العمل على رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية.
3. تشجيع إصدار المجلات العلمية لتنشيط الحركة الفكرية.

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة منصور(2018) ودراسة عباس(2017) اللتين أوصتا بتعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مجال اتخاذ القرار، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحث العلمي بشكل أفضل، إضافة لنتيجة دراسة جعفور(2017) التي بينت أنه يمكن تفعيل الحرية الأكاديمية من خلال تشجيع البحث العلمي، كما تتفق مع دراسة أبو حيمد(2007) التي أوضحت أن من أهم المقترحات لتفعيل الحرية الأكاديمية تتمثل في تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار، وتشجيع إصدار المجلات العلمية، واعتماد نظام الانتخاب عند اختيار القيادات العليا.

إجابة السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي تعزى لمتغيرات الجنس والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والجامعة ؟

للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث بحساباختبار(t) للعينات المستقلة بين محاور الدراسة ومتغير الجنس وإجراء اختبار تحليل التباين ذو الاتجاه الواحد على النحو التالي:

أولاً: اختبار(t) لعينتين مستقلتين لجميع محاور الدراسة وفقاً لمتغير الجنس:

جدول(12) نتائج اختبار(Independent Samples Test) للفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة لجميع محاور الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	المتوسط	قيمة(ت)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الحريات التنظيمية والإدارية	ذكر	3.5780	-1.583	386	.114
	أنثى	3.6689	-1.617	319.907	.107
الحريات التدريسية والبحثية	ذكر	3.9936	-3.124	386	.002
	أنثى	4.1382	-3.301	350.723	.001
تحديات الحرية الأكاديمية	ذكر	3.7887	6.016	386	.000
	أنثى	3.2940	6.005	298.368	.000
سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	ذكر	3.9372	1.577	386	.116
	أنثى	3.8025	1.606	317.635	.109

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول(12) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات عينة الدراسة لمحور الحريات التدريسية والبحثية، تعزى لمتغير الجنس(ذكر، أنثى) لصالح الإناث، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس الإناث يتمتعن بحريات تدريسية وبحثية أكثر مقارنة بالذكور، كما توجد فروق دالة إحصائياً في تحديات الحريات الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس الذكور يرون أن الحريات الأكاديمية تواجه تحديات أكبر مما تراه أعضاء هيئة التدريس الإناث، وربما يعزى ذلك إلى أن الإناث يتمتعن بمناخ عمل أفضل يمنحهن حريات تدريسية أكبر مقارنة بالذكور أخذاً بالاعتبار أن الإطار النظامي واحد للذكور والإناث.

تتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العجلوني(2016) التي بينت وجود فروق بين متوسطات استجابات أفراد العينة لصالح الذكور في جميع المجالات عدا مجال البحث العلمي، ودراسة الزيود والشبول(2009) التي أوضحت وجود فروق في مجال اتخاذ القرار لصالح الذكور. وتختلف مع نتيجة دراسة الظفيري والعازمي(2013) ودراسة حمدان(2008)، ودراسة أبو حيمد(2007) في عدم وجود علاقة دالة إحصائياً تعزى لمتغير الجنس، كما أنها تختلف مع نتيجة دراسة منصور(2018) التي أوضحت عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال اتخاذ القرارات حيث كانت الفروق لصالح الذكور.

ثانياً: اختبار تحليل التباين ذو الاتجاه الواحد لأكثر من عينتين لمحاور الدراسة وفقاً لمتغيرات المسمى الوظيفي وسنوات الخبرة والجامعة التي ينتمي لها عضو هيئة التدريس: والذي سنوضحه تفصيلاً في الجداول أرقام(13-14- 15) على النحو التالي:

جدول(13) تحليل التباين الأحادي(one way ANOVA) للفروق في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لجميع محاور الدراسة وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي

المحور	المسمى الوظيفي	المتوسط	قيمة(ف)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الحريات التنظيمية والإدارية	وكيل جامعة	3.881	1.553	384	.200
	وكيل كلية /عمادة	3.571			
	رئيس قسم	3.510			
	عضو هيئة تدريس	3.575			
الحريات التدريسية والبحثية	وكيل جامعة	3.933	4.157		.006
	وكيل كلية /عمادة	4.600			
	رئيس قسم	3.968			
	عضو هيئة تدريس	4.131			
تحديات الحرية الأكاديمية	وكيل جامعة	3.056	2.666	384	.048
	وكيل كلية /عمادة	3.778			
	رئيس قسم	3.796			
	عضو هيئة تدريس	3.729			
سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	وكيل جامعة	3.100	25.631	213.886	.000
	وكيل كلية /عمادة	4.200			
	رئيس قسم	3.200			
	عضو هيئة تدريس	4.200			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول(13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات عينة الدراسة لمحوري الحريات التدريسية والبحثية وسبل تعزيز الحريات الأكاديمية وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي لصالح كل من وكيل كلية/عمادة، وعضو هيئة تدريس. وقد تفسّر هذه النتيجة بتأثير المسمى والمنصب الوظيفي مع ما يترتب عليه من خبرات يتعرض لها البعض وتؤثر في مستوى الإدراك للحرية الأكاديمية وأبعادها المختلفة.

جدول(14) تحليل التباين الأحادي(one way ANOVA) للفروق في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لجميع محاور الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحور	المجموعات	المتوسط	قيمة(ف)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الحريات التنظيمية والإدارية	اقل من 5 سنوات	3.429	1.686	385	.187
	5 إلى 10 سنوات	3.659			
	أكثر من 10 سنوات	3.570			
الحريات التدريسية والبحثية	اقل من 5 سنوات	4.168	.115	385	.891
	5 إلى 10 سنوات	4.181			
	أكثر من 10 سنوات	4.089			
تحديات الحرية الأكاديمية	اقل من 5 سنوات	4.083	1.892	385	152
	5 إلى 10 سنوات	3.772			
	أكثر من 10 سنوات	3.697			
سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	اقل من 5 سنوات	3.100	36.477	387	.000
	5 إلى 10 سنوات	3.095			
	أكثر من 10 سنوات	3.971			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول(14) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات عينة الدراسة لمحور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة لصالح أصحاب الخبرة الممتدة لأكثر من(10) سنوات، وهي نتيجة منطقية يمكن تفسيرها بخبراتهم المتراكمة طيلة سنوات الخبرة والتي تمنحهم إدراكاً أفضل للحرية الأكاديمية وسبل تعزيزها. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة حمدان(2008) التي بينت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية في الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الخبرة.

جدول(15) تحليل التباين الأحادي(one way ANOVA) للفروق في متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة لجميع محاور الدراسة وفقاً لمتغير الجامعة التي ينتمي لها عضو هيئة التدريس

المحور	المجموعات	المتوسط	قيمة(ف)	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الحريات التنظيمية والإدارية	جامعة الملك سعود	3.674	11.990	385	.000
	جامعة الكويت	3.311			
	جامعة الخليج العربي	3.706			
الحريات التدريسية والبحثية	جامعة الملك سعود	4.202	35.294	385	.000
	جامعة الكويت	3.832			
	جامعة الخليج العربي	4.239			
تحديات الحرية الأكاديمية	جامعة الملك سعود	3.761	27.014	385	.000
	جامعة الكويت	4.005			
	جامعة الخليج العربي	3.370			
سبل تعزيز الحرية الأكاديمية	جامعة الملك سعود	4.312	57.198	385	.000
	جامعة الكويت	3.617			
	جامعة الخليج العربي	3.358			

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول(15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في إجابات عينة الدراسة في محور الحريات التنظيمية والإدارية، ومحور الحريات التدريسية والبحثية وفقاً لمتغير الجامعة لصالح جامعتي الملك سعود والخليج العربي، كما جاءت الفروق في محور تحديات الحرية الأكاديمية لصالح جامعة الكويت، وقد تفسّر هذه النتيجة باختلاف المناخ الجامعي والتشريعات الأكاديمية للجامعات من دولة لأخرى من دول مجلس التعاون الخليجي. إضافة لذلك هناك فروق في محور سبل تعزيز الحرية الأكاديمية لصالح جامعة الملك سعود، وقد تفسر هذه النتيجة بالخبرة المتراكمة للجامعة ومنسوبيها على امتداد تاريخها، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراستي منصور(2018)، والزيود والشبول(2009)، كما تتفق مع دراسة أبو حيمد(2007) التي أوضحت وجود فروق دالة إحصائياً وفقاً لمتغير الجامعة لصالح جامعة الملك سعود.

4- الخلاصة:

على ضوء مناقشة النتائج وتحليلها، يمكن أن نلخص أهم النتائج والتوصيات فيما يلي:

1. يتمتع أعضاء هيئة التدريس بدرجة عالية من الحرية الأكاديمية في إجراء البحوث العلمية ونشرها وعليه توصي الدراسة بالمحافظة على هذه المكاسب وترسيخها واستثمارها.
2. تتمتع جامعات دول مجلس التعاون بدرجة كبيرة من الحرية الأكاديمية في تعيين أعضاء هيئة التدريس.
3. هناك قيود على حرية أعضاء هيئة التدريس في اختيار أساليب تقويم الطلاب، وعليه توصي الدراسة منح أعضاء هيئة التدريس حرية أكبر في اختيارهم لأساليب التقويم بالشكل الذي يرونه مناسباً لتحقيق الأهداف.
4. من أبرز التحديات التي تواجه جامعات دول مجلس التعاون الخليجي اعتماد نظام التعيين للقيادات العليا بدلاً من الانتخاب، والاعتماد الأساسي على الدولة كمصدر لتمويل الجامعات، وعليه توصي الدراسة باعتماد أسلوب الانتخاب في تعيين القيادات العليا بدلاً عن نظام التعيين.
5. يُعد تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات، ورفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية من أفضل سبل تعزيز الحريات الأكاديمية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي، وعليه توصي الدراسة بإيجاد آليات فاعلة لتفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرار.
6. توجد فروق دالة إحصائياً حول محاور الحرية الأكاديمية بجامعات دول مجلس التعاون الخليجي تعزى لاختلاف الجامعة التي ينتمي لها عضو هيئة التدريس، وعليه توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات حول مختلف أبعاد الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي.

- المراجع:

أبو حيمد، ندى عبد الرحمن.(2007). *الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية(دراسة ميدانية)*. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الملك سعود. الرياض: المملكة العربية السعودية.

إعلان، ليما.(1988). الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي. الجمعية العمومية الثامنة والستين للخدمة الجامعية العالمية المنعقدة في الفترة 6– 10 سبتمبر. ليما. البيرو.

تحلايتي، خيرة.(2017). الحرية الأكاديمية في الجزائر ودورها في المنظومة الجامعية والمجتمع: دراسة ميدانية على عينة من الأساتذة الباحثين بجامعة مستغانم. *مجلة العلوم الاجتماعية. جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم. الجزائر*. 4(6). 79– 91 .

الثبيتي، مليحان معيض.(2003). اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس والمكافآت في ثلاث جامعات عربية خليجية. *مجلة جامعة الملك سعود*. العلوم التربوية والدراسات الإسلامية. الرياض. السعودية. 15(2). 465 – 519 .

إحصائيات جامعة الكويت.(2017). مكتب نائب الجامعة للتخطيط. جامعة الكويت: الكويت. http://www.planning.kuniv.edu.kw/download/

جامعة الخليج العربي(2017). قسم شؤون الأفراد، البحرين.http://www.agu.edu

جعفور، ربيعة.(2017). الحرية الأكاديمية بين الضمانات والمعوقات: دراسة ميدانية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين بالجزائر. *مجلة العلوم الاجتماعية*. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية. (2). برلين، ألمانيا. 164 – 183 .

حكمي، عبد الملك علي.(2018). *الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الملك خالد: المملكة العربية السعودية.

حمادة، عبد المحسن عبد العزيز.(1989). دراسة ميدانية للحرية الأكاديمية في جامعة الكويت. *المجلة التربوية*. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. الكويت. 6(21). 91– 103.

حمدان، دانا لطفي.(2008). *العلاقة بين الحرية الأكاديمية والولاء التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح: فلسطين.

الخوالدة، تيسير محمد؛ مقابلة، عاطف يوسف؛ العمايرة، محمد حسن.(2013). درجة التزام أعضاء هيئة التدريس في كليات بالجامعات الأردنية بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر الطلبة. *مجلة العلوم التربوية*. جامعة الملك سعود، الرياض. المملكة العربية السعودية. 25(1). 19– 41 .

الدوسري، أشواق محمد.(2013). *الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى وعلاقتها بالإبداع*. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى: المملكة العربية السعودية.

رزق، فتحي مصطفى.(1994). *بعض مشكلات استقلال الجامعات في مصر وبعض الدول المتقدمة: دراسة مقارنة*. رسالة دكتوراه. جامعة أسيوط: مصر.

سكران، محمد محمد.(2001). الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الشاوي، زينب فالح.(2015). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالاغتراب الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة البصرة. *مجلة كلية التربية*. الجامعة المستنصرية. العراق. (4). 415 – 449.

الشبول، محمد علي؛ الزيود، محمد صايل.(2009). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. *المجلة التربوية*. مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت. الكويت. 23(92). 287– 342.

شقير، محمد.(2003). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية. *مجلة الفيصل*. الرياض: المملكة العربية السعودية. (325). 42 – 47 .

الشمري، غربي مرجي.(2015). علاقة الاحتراق الوظيفي بفاعلية أداء الوظائف الإدارية لدى القيادات الجامعية السعودية والأردنية "دراسة عبر ثقافية مقارنة". *مجلة العلوم التربوية*. جامعة الملك سعود. 27. المملكة العربية السعودية. (1). 107– 125.

الظفيري، محمد دهيم ؛ العازمي، مزنه سعد.(2013). درجة ممارسة طلاب جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*. جامعة البحرين. 14(3). 95– 127.

عباس، عايده فؤاد.(1998). تطوير الاستقلال المالي والإداري بجامعة صنعاء في ضوء خبرات الجامعات الأمريكية. *مجلة مستقبل التربية العربية*، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة. 4(13). 85– 110 .

عباس، عبد السلام الشبرواي.(2017). الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي: دراسة مقارنة بين سنغافورة وجمهورية مصر العربية. *مجلة كلية التربية*. جامعة بورسعيد. (2). 138– 184.

العتيبي، سارة طرقي.(2018). *الحرية الأكاديمية للطلبة في جامعتي الكويت والجامعة الأمريكية في الكويت: دراسة مقارنة بين الجامعتين*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الكويت: الكويت.

العجلوني، محمود حسن.(2016). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. *المجلة الأردنية في العلوم التربوية. الأردن*. 12(4). 479– 494 .

عمرو، عبد الفتاح.(1994). الحريات الأكاديمية في الجامعات التونسية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، سلسلة الحوارات العربية. منتدى الفكر العربي. عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر.

الكيلاني، عبد الله، عدس، عبد الرحمن.(1984). الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. المركز العربي لبحوث التعليم العالي. سوريا.

محافظة، علي.(1994). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية. سلسلة الحوارات العربية. منتدى الفكر العربي. عمان: دار مجدلاوي للطباعة والنشر.

مركز إحصاءات التعليم(2017). إحصاءات التعليم العالي. وكالة التخطيط والتطوير. وزارة التعليم. المملكة العربية السعودية. (https://bit.ly/2GGoKvU)

منصور، غدير محمد.(2018). *الممارسات الإدارية الداعمة للحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل تعزيزها*. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية: غزة.

المراجع الأجنبية:

Appiagyei-Atua, Kwadwo, Beiter, Klaus D., & Karran, Terence.(2016). A Review of Academic Freedom in African Universities through the Prism of the ILO/UNESCO Recommendation., AAUP journal of Academic freedom. *American association of university professors*. USA. Washington. DC. (7).

Brand, S .(2007). *Defending academic integrity in the age of white supremacy, colonial nostalgia, and anti-intellectualism*. Syracuse University. an International Journal for Critical Geographies.

Dictionary of the History of Ideas.(2009). *Academic Freedom*. htt://etext.Iib.virginia.edu./cgi.

Moshman, David(2017). Academic Freedom as the Freedom to do Academic Work1. AAUP journal of Academic freedom. *American association of university professors*. USA. Washington. DC .(8).

Sultana, Farhana.(2018). The false equivalence of academic freedom and free speech Defending academic integrity in the age of white supremacy. colonial nostalgia, and anti-intellectualism. *ACME an International Journal for Critical Geographies*. 17(2). 228 – 257.

Simpson, Keronc.(2004) .*Teaching and Academic Freedom in Higher Education*. A policy Review of how Selected California Community Colleges Regulate Faculty classroom speech, a dissertation presented to the faculty of the Rossiar School of Education, University of Southern California, in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Education.

Taha, Thomure Haneda.(2001). *Academic Freedom in Arab Universities*. Non-published PhD dissertation. University of New Orleans.

Tierney, William, Sabharwal, Nidhi S .(2016). Debating Academic Freedom in India. AAUP journal of Academic freedom. *American association of university professors*. USA. Washington. DC. (7).

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

الصالح، محمد بن علي (2019). الحرية الأكاديمية في جامعات دول مجلس التعاون الخليجي: من وجهة نظر قياداتها وأعضاء هيئة التدريس. *مجلة العلوم النفسية والتربوية*. 8(1)، الجزائر: جامعة الوادي، الجزائر. 77-100.